



البنك المركزي الأردني

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

أيلول 2022

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (962 6)
فاكس: 4638889 / 4639730 (962 6)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الإلكتروني: <http://www.cbj.gov.jo>
البريد الإلكتروني: redp@cbj.gov



□ رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

□ رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفاءة وتعزيز الاشتغال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

□ قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصادقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويات

1	الخلاصة التنفيذية	
3	القطاع النقدي والمصرفي	أولاً
15	الانتاج والأسعار والتشغيل	ثانياً
23	المالية العامة	ثالثاً
37	القطاع الخارجي	رابعاً

الخلاصة التنفيذية

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.7% خلال النصف الأول من عام 2022، وذلك مقابل نمو نسبته 1.8% خلال ذات الفترة من عام 2021. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2022 بنسبة 3.8%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.1% خلال ذات الفترة من عام 2021. كما بلغ معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام 2022 ما نسبته 22.6% مقابل 24.8% خلال ذات الربع من عام 2021.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر آب من عام 2022 ما مقداره 16,451.4 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.5 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر آب من عام 2022 ما مقداره 41,286.1 مليون دينار، مقابل 39,509.2 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر آب من عام 2022 ما مقداره 32,113.0 مليون دينار، مقابل 30,028.5 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر آب من عام 2022 ما مقداره 41,443.7 مليون دينار، مقابل 39,522.3 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر آب من عام 2022 ما مقداره 2,547.0 نقطة، مقابل 2,118.6 نقطة في نهاية عام 2021.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، بمقدار 847.4 مليون دينار (5.2% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2022، بالمقارنة مع عجز مقداره 831.7 مليون دينار (5.4% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2021. أما في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية حزيران عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 580.8 مليون دينار ليصل إلى 20,840.3 مليون دينار (63.2% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 176.5 مليون دينار، ليصل 15,683.7 مليون دينار (47.6% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية حزيران عام 2022 ليصل إلى 36,524.0 مليون دينار (110.8% من GDP)، مقابل 35,766.7 مليون دينار في نهاية عام 2021 (110.1% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يصل إلى 13,898.8 مليون دينار (42.2% من GDP). أما الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 15,261.6 مليون دينار (46.3% من GDP). وعليه، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 29,160.4 مليون دينار (88.4% من GDP مقابل 88.6% من GDP في نهاية عام 2021).

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال النصف الأول من عام 2022 بنسبة 43.4% لتبلغ 4,329.8 مليون دينار، في حين ارتفعت المستوردات بنسبة 38.6% لتبلغ 9,373.9 مليون دينار. وتبعاً لذلك، ارتفع عجز الميزان التجاري بنسبة 34.6% ليصل إلى 5,044.1 مليون دينار، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021. وتشير البيانات الأولية إلى ارتفاع مقبوضات السفر خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2022 بنسبة 161.6% لتصل إلى 2,584.4 مليون دينار، وارتفاع مدفوعاته بنسبة 89.4% لتصل إلى 712.2 مليون دينار، بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2021. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إلى ارتفاعها خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2022 بنسبة 0.6% لتصل إلى 1,595.6 مليون دينار، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام 2022 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 2,432.3 مليون دينار (15.3% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,758.4 مليون دينار (11.6% من GDP) خلال النصف المقابل من عام 2021. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليصل إلى 16.3% من GDP مقارنة مع 12.8% من GDP. فيما سجل الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقاً للداخل بلغ 388.8 مليون دينار مقارنة مع 197.5 مليون دينار. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية النصف الأول من عام 2022 ارتفاعاً في صافي التزيمات المملكة نحو الخارج لتبلغ 36,244.2 مليون دينار وذلك مقارنة مع 35,015.7 مليون دينار في نهاية عام 2021.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر آب من عام 2022 ما مقداره 16,451.4 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.5 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر آب من عام 2022 ما مقداره 41,286.1 مليون دينار، مقابل 39,509.2 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر آب من عام 2022 ما مقداره 32,113.0 مليون دينار، مقابل 30,028.5 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر آب من عام 2022 ما مقداره 41,443.7 مليون دينار، مقابل 39,522.3 مليون دينار في نهاية عام 2021.
- ارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر آب من عام 2022، بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2021، باستثناء سعر الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة، والذي شهد انخفاضاً، وذلك بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2021.

القطاع النقدي والمصرفي

أيلول 2022

■ بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر آب من عام 2022 ما مقداره 2,547.0 نقطة، مقابل 2,118.6 نقطة في نهاية عام 2021. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر آب من عام 2022 ما مقداره 18,819.7 مليون دينار، مقابل 15,495.7 مليون دينار في نهاية عام 2021.

أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية آب			
2022	2021	2021	
US\$ 16,451.4	US\$ 17,155.2	إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US\$ 18,043.2
-8.8%	7.8%		13.3%
8.5	8.9	التغطية بالأشهر	9.4
41,286.1	38,441.3	السيولة المحلية	39,509.2
4.5%	3.9%		6.7%
32,113.0	29,906.8	التسهيلات الائتمانية	30,028.5
6.9%	4.4%		4.9%
28,600.7	26,521.5	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	26,708.8
7.1%	3.9%		4.6%
41,443.7	38,141.0	إجمالي ودائع العملاء	39,522.3
4.9%	3.7%		7.4%
32,174.7	29,549.2	ودائع بالدينار	30,684.6
4.9%	4.7%		8.7%
9,268.9	8,591.8	ودائع بالعملة الأجنبية	8,837.7
4.9%	0.4%		3.3%
32,500.6	30,099.2	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	30,988.2
4.9%	4.3%		7.4%
25,832.5	23,934.1	ودائع بالدينار	24,723.7
4.5%	5.4%		8.9%
6,668.1	6,165.1	ودائع بالعملة الأجنبية	6,264.5
6.4%	0.4%		2.0%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

الاحتياطيات الأجنبية

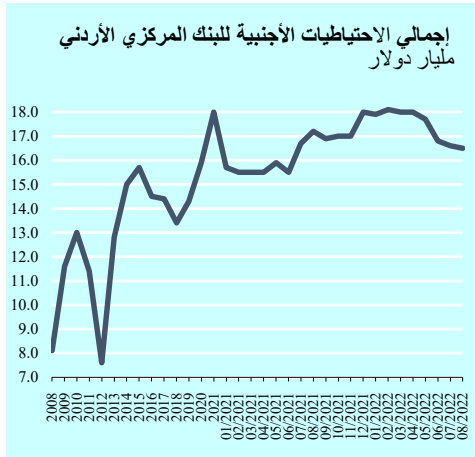
■ بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات

الأجنبية للبنك المركزي في نهاية

شهر آب من عام 2022 ما مقداره

16,451.4 مليون دولار، ويكفي

هذا الرصيد لتغطية مستوردات



المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.5 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

■ بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر آب من عام 2022 ما مقداره 41.3 مليار دينار،

مقابل 39.5 مليار دينار في نهاية عام 2021.

◆ وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر

آب من عام 2022 مع نهاية عام 2021، يلاحظ الآتي:

● مكونات السيولة

- بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية شهر آب من عام 2022 ما مقداره 35.0

مليار دينار، مقابل 33.3 مليار دينار في نهاية عام 2021.

القطاع النقدي والمصرفي

أيلول 2022

- بلغ حجم النقد المتداول في

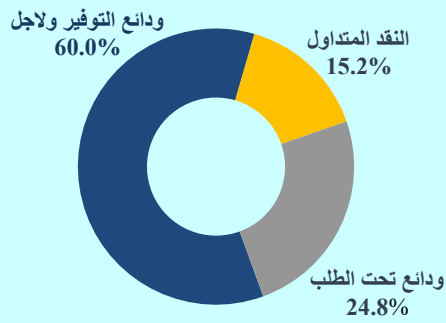
نهاية شهر آب من عام 2022

ما مقداره 6.3 مليار دينار،

بالمقارنة مع 6.2 مليار دينار

في نهاية عام 2021.

الأهمية النسبية لمكونات السيولة المحلية لشهر آب 2022



العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

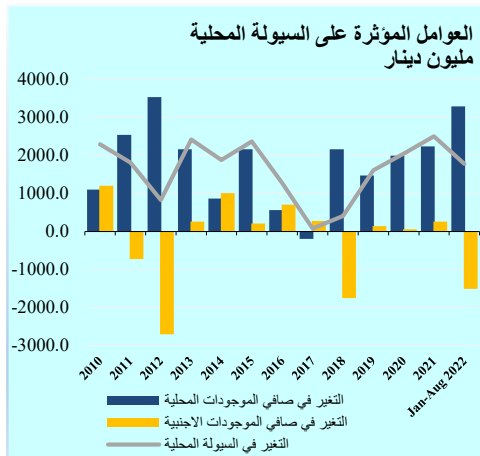
- بلغ رصيد صافي الموجودات

المحلية للجهاز المصرفي في

نهاية شهر آب عام 2022 ما

مقداره 35.0 مليار دينار،

بالمقارنة مع 31.7 مليار دينار في نهاية عام 2021.



- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر آب من عام 2022 ما مقداره 6.3 مليار دينار. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر آب من عام 2022 ما مقداره 11.1 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار

نهاية آب	2021	2022	2021
الموجودات الأجنبية (صافي)	7,818.8	6,312.9	7,845.0
البنك المركزي	12,087.9	11,119.6	11,713.5
البنوك المرخصة	-4,269.1	-4,806.7	-3,868.5
الموجودات المحلية (صافي)	31,690.4	34,973.2	30,596.3
البنك المركزي، منها:	-5,239.4	-4,162.1	-4,754.3
الديون على القطاع العام (صافي)	1,185.3	1,389.1	979.3
أخرى (صافي*)	-6,447.2	-5,573.1	-5,756.1
البنوك المرخصة	36,929.8	39,135.3	35,350.6
الديون على القطاع العام (صافي)	13,316.6	14,179.8	12,474.5
الديون على القطاع الخاص	27,536.5	29,459.0	27,268.3
أخرى (صافي)	-3,923.3	-4,503.5	-4,392.2
السيولة المحلية (M2)	39,509.2	41,286.1	38,441.3
النقد المتداول	6,225.4	6,281.4	6,337.2
الودائع، منها:	33,283.8	35,004.7	32,104.1
بالعملات الأجنبية	6,328.7	6,725.3	6,231.2

*: تشمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

قام البنك المركزي بتاريخ

2022/9/25 برفع أسعار الفائدة على

كافة أدوات السياسة النقدية بواقع 75

نقطة أساس، وذلك للمرة الخامسة

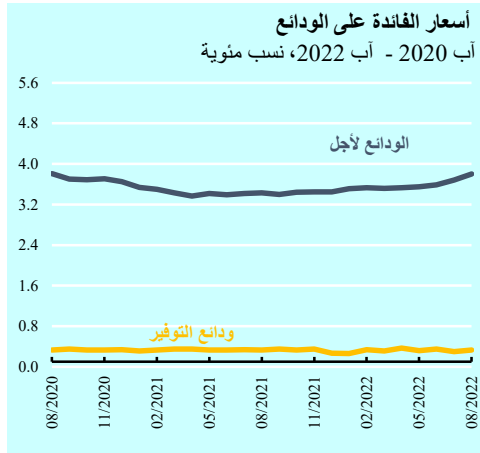
خلال عام 2022، لتصبح كما يلي:

- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 5.25%.
- سعر إعادة الخصم: 6.25%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 6.00%.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 5.00%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 5.25%.
- سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 5.25%.

ويأتي هذا القرار في ضوء استمرار الضغوط التضخمية الخارجية واتساع نطاقها، وانعكاسها على معدلات التضخم محلياً، وظروف عدم اليقين المتولدة عن آثار الحرب الروسية الأوكرانية والمخاطر الجيوسياسية.

وفي إطار حرص البنك المركزي على أهمية تحقيق الموازنة بين هدف الحفاظ على الاستقرار النقدي، والاستمرار في تحفيز النمو الاقتصادي والتخفيف من أثر رفع أسعار الفائدة على القطاعات الاقتصادية، قرر البنك المركزي الاستمرار في تثبيت أسعار الفائدة التفضيلية لبرنامج البنك المركزي لإعادة تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية، والبالغ عددها عشر قطاعات، بقيمة 1.3 مليار دينار، عند 1.0% للمشاريع داخل محافظة العاصمة، و0.5% للمشاريع في باقي المحافظات، واستمرار ثباتها طيلة مدة القرض الذي يمتد لعشر سنوات.

كذلك قرر البنك استمرار العمل ببرنامج البنك المركزي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والمهنيين والحرفيين البالغ قيمته 700 مليون دينار حتى نهاية عام 2022، والابقاء على سعر الفائدة للمقترضين بما لا يتجاوز 2%، ولأجل 54 شهراً، من ضمنها فترة سماح تصل إلى 12 شهراً.



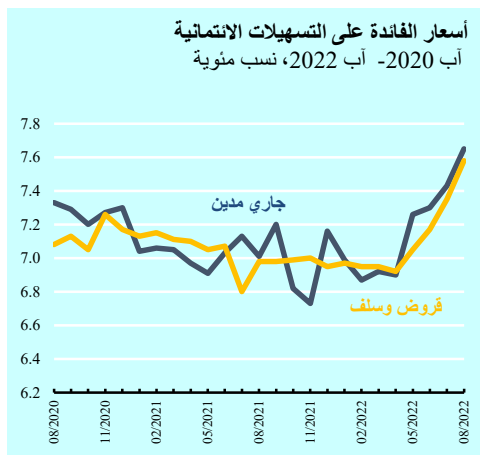
■ أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

◆ أسعار الفائدة على الودائع:

● الودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر آب من عام 2022 بمقدار 12 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 3.80%، ليرتفع بذلك بمقدار 35 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.

● ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر آب من عام 2022 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.33%، ليرتفع بذلك بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.

● ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر آب من عام 2022 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.36%، ليرتفع بذلك بمقدار 10 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.



◆ أسعار الفائدة على التسهيلات:

● الجاري مدين: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر آب من عام 2022 بمقدار 22 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.65%، ليرتفع بذلك بمقدار 49 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.

أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة (%)				
التغير/ نقطة	آب	2021	2022	أساس
الودائع				
0.26	0.27	0.36	10	تحت الطلب
0.27	0.33	0.33	6	توفير
3.45	3.43	3.80	35	لأجل
التسهيلات الائتمانية				
7.99	9.46	7.31	-68	كمبيالات وأسناد مخصصة
6.95	6.98	7.58	63	قروض وسلف
7.16	7.01	7.65	49	جاري مدين
8.37	8.35	9.64	127	الإقراض لأفضل العملاء

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

- الكمبيالات والأسناد المخصصة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصصة في نهاية شهر آب من عام 2022 بمقدار 11 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.31%، لينخفض بذلك بمقدار 68 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.
- القروض والسلف: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر آب من عام 2022 بمقدار 23 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.58%، ليرتفع بذلك بمقدار 63 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر آب من عام 2022 ما نسبته 9.64%، مرتفعاً بمقدار 43 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، وبمقدار 127 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر آب من عام 2022 بما مقداره 2,084.4 مليون دينار، أو ما نسبته (6.9%)، وذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021، مقارنة مع ارتفاع بلغ 1,267.7 مليون دينار، أو ما نسبته (4.4%) خلال الفترة المماثلة من عام 2021.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر آب من عام 2022، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,891.9 مليون دينار (7.1%)، والمؤسسات العامة بمقدار 165.2 مليون دينار (24.1%)، والحكومة المركزية بمقدار 77.8 مليون دينار (4.3%). في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 38.9 مليون دينار (5.7%)، والمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 11.6 مليون دينار (8.9%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2021.

الودائع لدى البنوك المرخصة

■ بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر آب من عام 2022 ما مقداره 41.4 مليار دينار، مقابل 38.1 مليار دينار في نهاية شهر آب من عام 2021، و39.5 مليار دينار في نهاية عام 2021.

■ وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر آب من عام 2022 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 32.2 مليار دينار، و9.3 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 29.5 مليار دينار للودائع بالدينار، و8.6 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية شهر آب من عام 2021. أما في نهاية عام 2021، فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار 30.7 مليار دينار، و8.8 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية.

بورصة عمان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر آب من عام 2022 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2021. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

■ حجم التداول:

بلغ حجم التداول خلال شهر آب من عام 2022 حوالي 294.6 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 113.2 مليون دينار (62.4%) عن مستواه المسجل خلال الشهر السابق، مقابل ارتفاع قدره 13.3 مليون دينار (10.7%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2022، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 1,446.3 مليون دينار.

■ عدد الأسهم:

بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال شهر آب من عام 2022 ما مقداره 134.2 مليون سهم، مرتفعاً بمقدار 39.1 مليون سهم (41.1%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 18.9 مليون سهم (22.6%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2022، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 812.1 مليون سهم.

■ الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

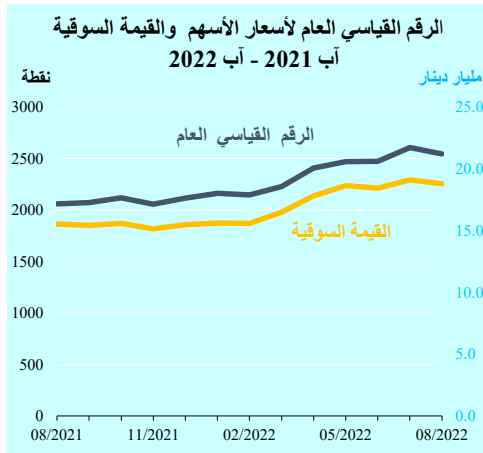
شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر آب من عام 2022 انخفاضاً قدره 60.2 نقطة (2.3%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة			
آب			
2022	2021	2021	الرقم القياسي العام
2,547.0	2,061.7	2,118.6	الرقم القياسي العام
2,673.4	2,516.2	2,604.5	القطاع المالي
5,683.0	3,645.7	3,665.9	قطاع الصناعة
1,807.7	1,296.2	1,327.4	قطاع الخدمات
المصدر: بورصة عمان.			

إلى 2,547.0 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض قدره 25.8 نقطة (1.2%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2021، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 428.3 نقطة (20.2%)، مقابل ارتفاع قدره 404.5 نقطة (24.4%) خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 2,017.1 نقطة (55.0%)، وقطاع الخدمات بمقدار 480.3 نقطة (36.2%)، والقطاع المالي بمقدار 69.0 نقطة (2.6%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2021.

■ القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر آب من عام 2022 ما مقداره 18.8 مليار دينار، منخفضة بمقدار 288.7 مليون دينار (1.5%) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض بلغ 366.4 مليون دينار (2.3%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما بالمقارنة مع مستواها المسجل في نهاية عام 2021، فقد ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 3,324.0 مليون دينار (21.5%).



■ صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر آب من عام 2022 تدفقاً سالباً بلغ 7.7 مليون دينار. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر آب من عام 2022 ما قيمته 123.6 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 131.3 مليون دينار. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2022، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 83.4 مليون دينار.

مؤشرات التداول في بورصة عمان مليون دينار			
آب			
2022	2021	2021	
294.6	137.7	حجم التداول	1,963.6
12.8	6.3	معدل التداول اليومي	7.9
18,819.7	15,550.6	القيمة السوقية	15,495.7
134.2	102.5	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	1,538.2
-7.7	-2.3	صافي استثمار غير الأردنيين	-60.9
123.6	11.5	شراء	220.2
131.3	13.8	بيع	281.1
المصدر: بورصة عمان.			

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

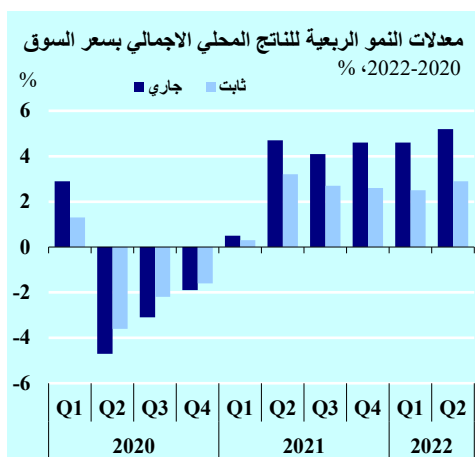
الخلاصة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثاني من عام 2022 نمواً بنسبة 2.9%، وذلك مقابل نمو نسبته 3.2% خلال ذات الربع من عام 2021. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 5.2% خلال الربع الثاني من عام 2022، مقابل نمو نسبته 4.7% خلال ذات الربع من عام 2021.
- وعليه، سجل GDP بأسعار السوق الثابتة خلال النصف الأول من عام 2022 نمواً نسبته 2.7%، مقابل نمواً نسبته 1.8% خلال نفس الفترة من العام السابق. كما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.9% خلال النصف الأول من عام 2022، وذلك مقابل نمو نسبته 2.6% خلال ذات الفترة من عام 2021.
- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2022 بنسبة 3.8%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.1% خلال ذات الفترة من عام 2021.
- بلغ معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام 2022 ما نسبته 22.6% (20.7% للذكور و29.4% للإناث)، وذلك مقابل 24.8% (22.7% للذكور و33.1% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2021. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 50.1%) و20-24 سنة (بواقع 45.5%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2020-2022، %					
الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً	
2020					
1.3	-3.6	-2.2	-1.6	-1.6	GDP بالأسعار الثابتة
2.9	-4.7	-3.1	-1.9	-1.8	GDP بالأسعار الجارية
2021					
0.3	3.2	2.7	2.6	2.2	GDP بالأسعار الثابتة
0.5	4.7	4.1	4.6	3.5	GDP بالأسعار الجارية
2022					
2.5	2.9	-	-	-	GDP بالأسعار الثابتة
4.6	5.2	-	-	-	GDP بالأسعار الجارية

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.



سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار

السوق الثابتة نمواً بنسبة 2.7% خلال

النصف الأول من عام 2022، بالمقارنة

مع نمو نسبته 1.8% خلال ذات الفترة من

عام 2021. ولدى استبعاد بند "صافي

الضرائب على المنتجات" (والذي سجل

نمواً بنسبة 2.4% خلال النصف الأول

من عام 2022 مقابل نمو نسبته 2.0%

خلال النصف الأول من عام 2021) فإن

GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً

نسبته 2.8% خلال النصف الأول من عام

2022، مقابل نمو نسبته 1.8% خلال ذات

الفترة من عام 2021. أما GDP مقاساً

بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة

4.9%، مقابل نمواً نسبته 2.6% خلال النصف الأول من عام 2022، وذلك في ضوء نمو

المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 2.1% خلال النصف الأول من عام

2022 مقابل نمو نسبته 0.8% خلال ذات الفترة من عام 2021.

وقد جاء النمو الاقتصادي المسجل خلال النصف الأول من عام 2022 مدفوعاً، في جانبٍ منه، بالتحسن الكبير في مؤشرات القطاع الخارجي كالدخل السياحي، والصادرات الكلية، وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الأردن.

أما على صعيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو المسجل خلال النصف الأول من عام 2022، فقد ساهمت جميع القطاعات بشكل إيجابي في معدل النمو، ومن

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	2022 H1	2021 H1	2022 H1	2021 H1
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.7	1.8	2.7	1.8
الزراعة	0.1	0.1	1.8	3.2
الصناعات الاستخراجية	0.2	0.2	6.2	10.2
الصناعات التحويلية	0.6	0.3	3.5	1.5
الكهرباء والمياه	0.04	0.02	2.8	1.1
الإشاعات	0.13	0.06	5.0	2.4
تجارة الجملة والتجزئة	0.2	0.1	2.9	1.8
المطاعم والفنادق	0.1	0.0	6.7	-0.2
النقل والتخزين والاتصالات	0.4	0.1	4.3	0.9
خدمات المال والتأمين	0.3	0.3	4.4	4.0
العقارات	0.2	0.2	1.4	1.4
خدمات اجتماعية وشخصية	0.2	0.0	2.2	0.0
منتجات الخدمات الحكومية	0.12	0.2	0.9	1.5
منتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	0.02	0.01	2.7	0.8
الخدمات المنزلية	0.0	0.0	0.1	0.1

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

أبرز هذه القطاعات "الصناعات التحويلية" (0.6 نقطة مئوية)، و"النقل والتخزين والاتصالات" (0.4 نقطة مئوية)، و"خدمات المال والتأمين" (0.3 نقطة مئوية)، والعقارات (0.2 نقطة مئوية)، و"خدمات اجتماعية وشخصية" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات ما نسبته 63.0% من معدل النمو الحقيقي المسجل خلال النصف الأول من عام 2022.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت العديد من المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة من عام 2022 تحسناً في أدائها، أبرزها "عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية" والذي نما بنسبة (155.4%)، و"عدد المغادرين" بنسبة (145.7%)، و"الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية" بنسبة (42.0%)، كما أظهر مؤشر "المساحات المرخصة للبناء" نمواً بنسبة 2.3%، ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية المتوفرة:

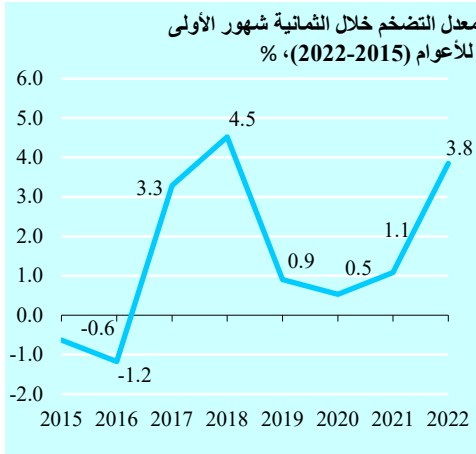
نسب مئوية

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

2022	الفترة المتاحة	2021	المؤشر	2021
2.3	كانون ثاني - تموز	72.0	المساحات المرخصة للبناء	52.9
3.4		19.1	الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية	13.6
-0.2		-10.9	المنتجات الغذائية	-10.4
4.0		7.0	منتجات التبغ	-3.6
38.6		72.3	منتجات نفطية مكررة	106.5
-14.9		-5.6	صنع الملابس	-6.3
4.5		6.2	صنع المنتجات والمستحضرات الصيدلانية	0.7
-3.8		11.6	المنتجات الكيماوية	2.5
8.7		9.5	الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية	6.6
6.5		17.2	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	25.0
8.7		9.4	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	6.4
5.6	كانون ثاني - آب	2.4	انتاج البوتاس	4.3
17.4		15.5	انتاج الفوسفات	14.2
42.0		-9.3	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	20.4
155.4		21.8	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	108.7
145.7	كانون ثاني - أيلول	18.0	عدد المغادرين	89.8
23.6		56.2	حجم التداول في سوق العقار	46.8

*: دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعار



ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2022 بنسبة 3.8%، مقابل ارتفاع نسبته 1.1% خلال ذات الفترة من عام 2021، وجاء هذا الارتفاع محصلة لما يلي:

- ارتفاع أسعار عدد من البنود والمجموعات أبرزها:
 - بند "الوقود والانارة" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 21.0%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.7%، إلى جانب مجموعة النقل، والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 5.8%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.6%، خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2021. ويأتي ذلك في ضوء ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

معدل التضخم خلال الثمانية شهور الأولى لعامي 2021 - 2022

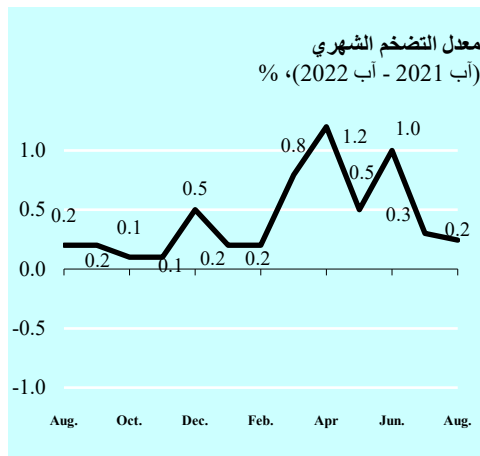
مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	معدل التضخم	المساهمة في التضخم (نقطة مئوية)
2022	2021	2022	2021
كانون ثاني - آب	كانون ثاني - آب	كانون ثاني - آب	كانون ثاني - آب
جميع المواد	100.00	3.85	1.08
1) الأغذية والمشروبات والكحولية	26.52	3.77	-0.08
الغذاء	23.80	4.00	-0.09
الحبوب ومنتجاتها	4.17	3.66	0.08
اللحوم والدواجن	4.69	3.43	0.23
الأسماك ومنتجات البحر	0.41	3.06	0.00
الآلوان ومنتجاتها والبيض	3.72	3.24	0.02
الزيوت والدهون	1.70	8.27	0.10
الفواكه والمكسرات	2.57	1.40	-0.07
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	2.96	10.15	-0.42
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	4.37	3.87	0.17
المشروبات الكحولية	0.01	0.55	0.00
التبغ والسجائر	4.37	-0.04	0.17
3) الملابس والأحذية	4.12	-1.84	-0.07
الملابس	3.41	-1.74	-0.06
الأحذية	0.71	-2.31	-0.02
4) المساكن، منها: الإيجارات	23.78	1.29	0.30
الوقود والإنارة	4.69	1.66	0.29
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	4.94	0.19	-0.03
6) الصحة	4.00	2.28	0.09
7) النقل	15.98	3.64	0.57
8) الاتصالات	2.83	1.98	0.06
9) الثقافة والترفيه	2.55	-0.68	-0.02
10) التعليم	4.35	-0.21	-0.01
11) المطاعم والفنادق	1.79	1.99	0.04
12) السلع والخدمات الأخرى	4.77	0.33	0.02

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- بند "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة"، والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 10.2%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 14.0% خلال ذات الفترة من عام 2021، متأثراً، في جانب منه، بعوامل الطلب والعرض في السوق المحلية.

وقد ساهمت هذه البنود والمجموعات برفع معدل التضخم بواقع 2.1 نقطة مئوية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2022، بالمقارنة مع استقرار نسبي خلال ذات الفترة من عام 2021.

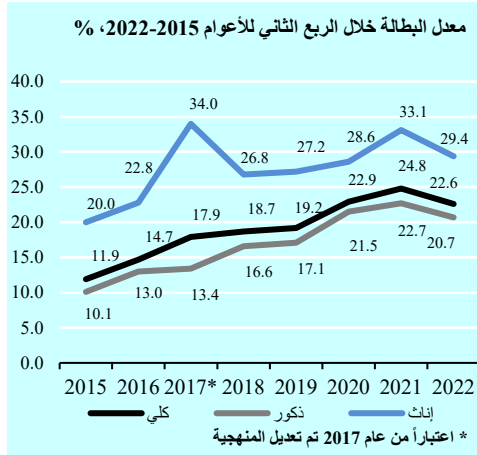
- وفي المقابل، تراجع أسعار عدد من البنود أبرزها "التوابل ومحسنات الطعام" (1.5%)، و"المشروبات والمرطبات" (1.2%)، خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2022.



أما المستوى العام للأسعار خلال شهر آب من عام 2022 بالمقارنة مع الشهر السابق (تموز 2022)، فقد شهد ارتفاعاً بنسبة 0.2%. ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من المجموعات والبنود، أبرزها

"الخضروات والبقول الجافة" (4.0%)، والنقل (1.2%) من جهة، وتراجع أسعار عدد آخر من البنود أبرزها؛ "اللحوم والدواجن" (4.5%)، و"الفواكه والمكسرات" (1.3%)، من جهة أخرى.

سوق العمل



- بلغ معدل البطالة ما نسبته 22.6% (20.7% للذكور و 29.4% للإناث) خلال الربع الثاني من عام 2022، وذلك مقابل 24.8% (22.7% للذكور و 33.1% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2021.

- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سُجل أعلى معدل بطالة خلال الربع الثاني من عام 2022 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 50.1%) و 20-24 سنة (بواقع 45.5%).

- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 26.2% خلال الربع الثاني من عام 2022، فيما بلغ معدل البطالة للفئة التعليمية (أقل من ثانوي) ما نسبته 21.4%.

- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 33.5% (53.2% للذكور و 14.2% للإناث)، بالمقارنة مع 33.7% (53.4% للذكور و 13.9% للإناث) خلال الربع الثاني من عام 2021.

- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 26.0% خلال الربع الثاني من عام 2022.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 847.4 مليون دينار (5.2% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2022، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 831.7 مليون دينار (5.4% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2021. وفي حال استثناء المنح الخارجية (81.7 مليون دينار)، يبلغ عجز الموازنة العامة ما مقداره 929.1 مليون دينار (5.7% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 908.8 مليون دينار (5.9% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2021.

ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية حزيران عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 580.8 مليون دينار، ليصل إلى 20,840.3 مليون دينار (63.2% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يبلغ 13,898.8 مليون دينار (42.2% من GDP).

ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية حزيران عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 176.5 مليون دينار، ليصل إلى 15,683.7 مليون دينار (47.6% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 15,261.6 مليون دينار (46.3% من GDP).

وعليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية حزيران عام 2022 بمقدار 757.3 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 36,524.0 مليون دينار (110.8% من GDP)، مقابل 35,766.7 مليون دينار في نهاية عام 2021 (110.1% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 29,160.4 مليون دينار (88.4% من GDP)، مقابل 28,763.1 مليون دينار في نهاية عام 2021 (88.6% من GDP).

■ أداء الموازنة العامة خلال النصف الأول من عام 2022 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2021:

■ الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر حزيران من عام 2022، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2021، بمقدار 34.6 مليون دينار، أو ما نسبته 5.4%، لتبلغ 680.2 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2022، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 313.1 مليون دينار، أو ما نسبته 8.3%، عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2021، لتصل إلى 4,098.7 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من الإيرادات المحلية بمقدار 308.5 مليون دينار، والمنح الخارجية بمقدار 4.6 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال النصف الأول من عام 2022

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

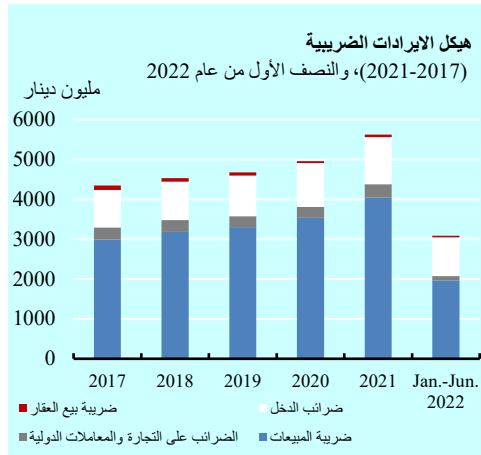
معدل النمو	حزيران		معدل النمو	حزيران	
	2022	2021		2022	2021
8.3	4,098.7	3,785.6	5.4	680.2	645.6
8.3	4,017.0	3,708.5	0.1	640.5	639.8
9.3	3,088.9	2,825.4	-3.3	473.3	489.6
5.3	1,962.3	1,862.7	-1.5	329.4	334.3
5.4	925.9	878.7	11.6	166.7	149.4
6.0	81.7	77.1	-	39.7	5.8
7.1	4,946.1	4,617.3	14.9	966.1	840.8
4.2	4,408.2	4,231.8	8.0	794.5	735.5
39.5	537.9	385.5	63.0	171.6	105.3
-	-847.4	-831.7	-	-285.9	-195.2
-	-5.2	-5.4	-	-	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

◆ الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال النصف الأول من عام 2022 بمقدار 308.5 مليون دينار، أو ما نسبته 8.3%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2021 لتصل إلى 4,017.0 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية بمقدار 263.5 مليون دينار، والإيرادات الأخرى بمقدار 47.2 مليون دينار، وانخفاض الاقتطاعات التقاعدية بمقدار 2.2 مليون دينار.

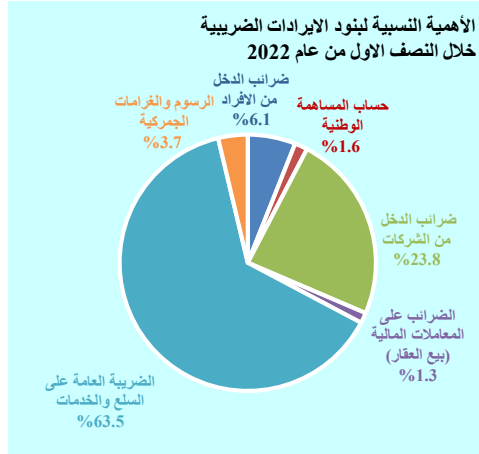
● الإيرادات الضريبية



ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال النصف الأول من عام 2022 بمقدار 263.5 مليون دينار، أو ما نسبته 9.3%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2021، لتصل إلى 3,088.9 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 76.9% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 99.6 مليون دينار، أو ما نسبته 5.3%، لتبلغ 1,962.3 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 63.5% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساسي، محصلة لارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 64.0 مليون دينار، وعلى الخدمات بمقدار 45.9 مليون دينار، وعلى القطاع التجاري بمقدار 16.6 مليون دينار، وانخفاض حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 27.0 مليون دينار.

- ارتفعت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 195.8 مليون دينار، أو ما نسبته 25.3%، لتصل إلى 970.8 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 31.4% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل أساسي، محصلة



لارتفاع كل من حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 181.8 مليون دينار، أو ما نسبته 32.9%، وضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 32.0 مليون دينار، أو ما نسبته 20.8%، لتبلغ 186.2 مليون دينار، وانخفاض حصيلة إيرادات حساب

المساهمة الوطنية بمقدار 18.0 مليون دينار، أو ما نسبته 26.5%، لتبلغ 50.0 مليون دينار. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى ما نسبته 75.7% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 734.6 مليون دينار.

- ارتفعت حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 10.1 مليون دينار، أو ما نسبته 32.8%، لتصل إلى 40.9 مليون دينار.
- انخفضت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم والغرامات الجمركية) بمقدار 42.0 مليون دينار، أو ما نسبته 26.8%، لتصل إلى 114.9 مليون دينار.

● الإيرادات غير الضريبية

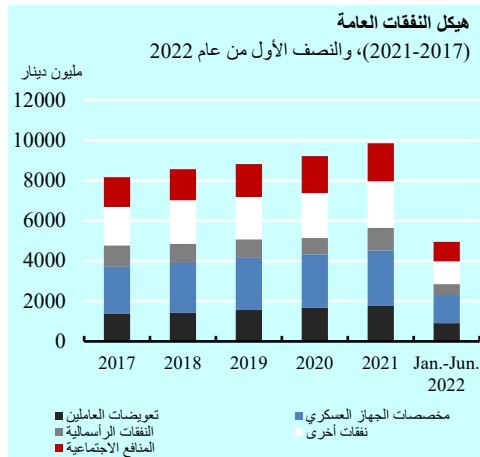
- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال النصف الأول من عام 2022 بمقدار 47.2 مليون دينار، أو ما نسبته 5.4%، لتصل إلى 925.9 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع كل من الإيرادات المختلفة بمقدار 69.5 مليون دينار لتبلغ 302.9 مليون دينار، وإيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 23.7 مليون دينار لتبلغ 420.4 مليون دينار، وانخفاض إيرادات دخل الملكية بمقدار 45.9 مليون دينار لتبلغ 202.6 مليون دينار (منها 186.2 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 237.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021).

- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال النصف الأول من عام 2022 بمقدار 2.2 مليون دينار، أو ما نسبته 50.0%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2021 لتصل إلى 2.2 مليون دينار.

◆ المنح الخارجية

ارتفعت المنح الخارجية خلال النصف الأول من عام 2022 بمقدار 4.6 مليون دينار، أو ما نسبته 6.0%، لتصل إلى 81.7 مليون دينار، مقابل 77.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2021.

■ النفقات العامة

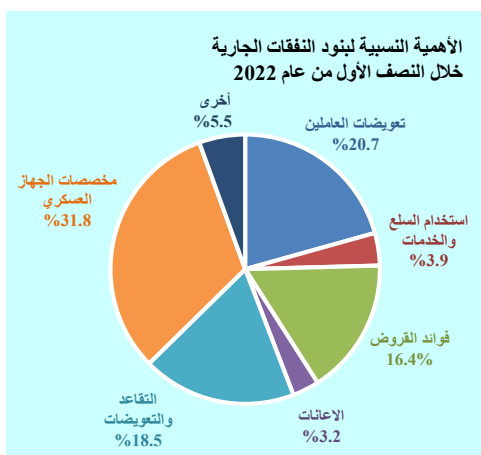


ارتفعت النفقات العامة خلال شهر حزيران من عام 2022، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2021، بمقدار 125.3 مليون دينار، أو ما نسبته 14.9%، لتبلغ 966.1 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2022، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار 328.8 مليون دينار، أو ما نسبته 7.1%، عن مستواها خلال نفس الفترة

من عام 2021 لتصل إلى 4,946.1 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من النفقات الجارية بنسبة 4.2%، والنفقات الرأسمالية بنسبة 39.5%.

◆ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال النصف الأول من عام 2022 بمقدار 176.4 مليون دينار، أو ما نسبته 4.2%، لتصل إلى ما مقداره 4,408.2 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 89.1% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع الإيرادات المحلية بمعدل يفوق الارتفاع في النفقات الجارية، فقد ارتفع مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية، بمقدار 3.5 نقطة مئوية، ليصل إلى 91.1% مقابل 87.6% خلال نفس الفترة من عام 2021. وجاء ارتفاع النفقات الجارية نتيجة ما يلي:

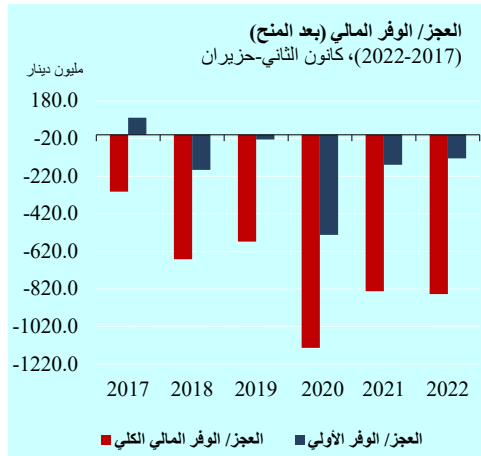


- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 50.5 مليون دينار، ليبلغ 722.5 مليون دينار.
- ارتفاع بند الإعانات بمقدار 48.9 مليون دينار، ليصل إلى 141.4 مليون دينار.

- ارتفاع تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 23.0 مليون دينار، لتصل إلى 910.9 مليون دينار.
- ارتفاع مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 22.9 مليون دينار، لتصل إلى 1,402.9 مليون دينار.
- ارتفاع بند نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 12.7 مليون دينار، ليصل إلى 814.6 مليون دينار.
- ارتفاع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 12.3 مليون دينار، ليبلغ 172.2 مليون دينار.

◆ النفقات الرأسمالية

- ارتفعت النفقات الرأسمالية خلال النصف الأول من عام 2022 بمقدار 152.4 مليون دينار، أو ما نسبته 39.5%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2021، لتصل إلى 537.9 مليون دينار.



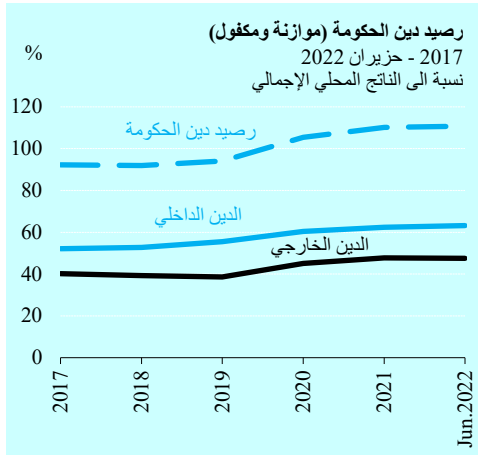
العجز/الوفر المالي

♦ ارتفع العجز المالي الكلي للموازنة العامة، بعد المنح الخارجية، بمقدار 15.7 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2022، ليصل الى ما مقداره 847.4 مليون دينار (5.2% من GDP)، مقابل

عجز مقداره 831.7 مليون دينار (5.4% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2021. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 929.1 مليون دينار (5.7% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 908.8 مليون دينار (5.9% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2021.

♦ حققت الموازنة العامة عجزاً أولياً قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 206.6 مليون دينار (1.3% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2022، بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 236.8 مليون دينار (1.6% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2021. ولدى إضافة المنح الخارجية، تحقق الموازنة عجزاً أولياً مقداره 124.9 مليون دينار (0.8% من GDP)، مقابل عجز أولي مقداره 159.7 مليون دينار (1.1% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2021.

رصيد دين الحكومة



ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة

ومكفول) في نهاية حزيران عام 2022

عن مستواه في نهاية عام 2021

بمقدار 580.8 مليون دينار، ليصل إلى

20,840.3 مليون دينار (63.2% من

GDP مقابل 62.4% من GDP في

نهاية 2021). وقد جاء هذا الارتفاع

محصلة لارتفاع الدين الداخلي ضمن

الموازنة بمقدار 588.6 مليون دينار،

وانخفاض الدين الداخلي المكفول

بمقدار 7.9 مليون دينار، بالمقارنة مع

مستوييهما في نهاية عام 2021،

ليصلا إلى 18,472.0 مليون دينار و 2,368.2 مليون دينار، على الترتيب.

ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار

أموال الضمان الاجتماعي في نهاية حزيران عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021

بمقدار 273.2 مليون دينار، ليلغ 13,898.8 مليون دينار (42.2% من GDP).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية حزيران عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 176.5 مليون دينار، ليصل إلى 15,683.7 مليون دينار (47.6% من GDP مقابل 47.7% من GDP في نهاية عام 2021). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 70.5% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو بنسبة 11.2%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 9.5%، تلاه الدينار الكويتي (3.7%)، والين الياباني (3.1%).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية حزيران عام 2022 عن مستواه في نهاية عام 2021 بمقدار 124.1 مليون دينار، ليبلغ 15,261.6 مليون دينار (46.3% من GDP).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية حزيران عام 2022 بمقدار 757.3 مليون دينار، ليصل إلى 36,524.0 مليون دينار (110.8% من GDP)، مقابل 35,766.7 مليون دينار في نهاية عام 2021 (110.1% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 29,160.4 مليون دينار (88.4% من GDP)، مقابل 28,763.1 مليون دينار في نهاية عام 2021 (88.6% من GDP).
- وفيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد ارتفعت خلال النصف الأول من عام 2022 بمقدار 978.9 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2021، لتبلغ 1,882.0 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 1,638.2 مليون دينار، وفوائد بقيمة 243.9 مليون دينار).

الإجراءات المالية والسعرية لعام 2022

تشرين أول

■ اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي بخفض أسعار البنزين الخالي من الرصاص بأنواعه، وزيت الوقود، والإسفلت، ووقود الطائرات للشركات المحلية والأجنبية والعارضة، ورفع أسعار السولار والكاز، وتثبيت سعر أسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية				
معدل النمو %	2022		السعر / الوحدة	المادة
	تشرين أول	أيلول		
-6.1	925	985	فلس/ لتر	البنزين الخالي من الرصاص 90
-4.9	1,170	1,230	فلس/ لتر	البنزين الخالي من الرصاص 95
-4.3	1,320	1,380	فلس/ لتر	البنزين الخالي من الرصاص 98
4.4	825	790	فلس/ لتر	السولار
4.4	825	790	فلس/ لتر	الكاز
0.0	7.0	7.0	دينار/ اسطوانة	اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)
-14.1	401.1	467.1	دينار/ طن	زيت الوقود (1%)
-5.4	724	765	فلس/ لتر	وقود الطائرات للشركات المحلية
-5.3	729	770	فلس/ لتر	وقود الطائرات للشركات الأجنبية
-5.2	744	785	فلس/ لتر	وقود الطائرات للرحلات العارضة
-14.3	396	462	دينار/ طن	الإسفلت

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2022/10/1.

■ الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر تشرين أول 2022.

أيلول

■ الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر أيلول 2022.

◆ آب

■ الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آب 2022.

■ صدور الإرادة الملكية السامية بالموافقة على القانون المعدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة 2022، ونشره في الجريدة الرسمية. جاء هذا القانون بهدف الحد من التهرب والتجنب الضريبي من خلال سد الثغرات التي قد يلجأ إليها بعض المكلفين، ومعالجة مشكلة التأخر في رد ضريبة المبيعات.

◆ تموز

■ الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر تموز 2022.

■ قرر مجلس الوزراء تخصيص دعم نقدي للمحروقات بقيمة 30 مليون دينار، وذلك للتخفيف من أثر ارتفاع أسعار المشتقات النفطية، موزع على النحو التالي:

● 16 مليون دينار للأسر المستفيدة من صندوق المعونة الوطنية.

● 4 مليون دينار لدعم الطلبة الجامعيين غير المقتردين.

● 5 مليون دينار لدعم تشغيل خطوط قطاع النقل العام.

◆ حزيران

■ الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر حزيران 2022.

■ تمديد قرار مجلس الوزراء بتخفيض الضريبة العامة على المبيعات المفروضة على الزيوت النباتية، لتصبح خاضعة لنسبة 0% بدلاً من 4%، وذلك حتى نهاية شهر آب 2022.

◆ أيار

■ الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر أيار 2022.

◆ نيسان

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر نيسان 2022.

◆ آذار

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر آذار 2022.
- قرر مجلس الوزراء تخفيض الضريبة العامة على المبيعات المفروضة على الزيوت النباتية، لتصبح خاضعة لنسبة 0% بدلاً من 4%، وذلك حتى نهاية شهر آيار 2022.

◆ شباط

- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر شباط 2022.

◆ كانون الثاني

- تخفيض وتوحيد شرائح التعرفة الجمركية على السلع، والذي يستثنى منه سلع مستوردة مثل التبغ والمركبات والكحول، لتصبح 4 فئات (معفاة، 5%، 15%، 25%)، وذلك بدلاً من 11 فئة بنسب تتراوح بين صفر و40%، وعلى النحو التالي:
 - تخفيض الرسم الجمركي على السلع الخاضعة لنسبة 1% لتصبح معفاة.
 - تخفيض الرسم الجمركي على السلع الخاضعة لنسبة 6.5% و10% لتصبح خاضعة لنسبة 5%.
 - تخفيض الرسم الجمركي على السلع الخاضعة لنسبة 25% و30% و35% و40% لتصبح خاضعة لنسبة 5%، باستثناء (المواد الغذائية، والقطاعات الهندسية والإنشائية، والأثاث) التي لها مثيل محلي، لتخضع للنسبة التالية:
 - 25% حتى تاريخ 2024/12/31.
 - 20% من تاريخ 2025/1/1.
 - 15% من تاريخ 2027/1/1.

- تخفيض الضريبة العامة على المبيعات المفروضة على السلع المخصصة لاستهلاك طلبية المدارس (الكيك، الويفر، البسكويت)، لتصبح خاضعة لنسبة 5% بدلاً من 16%.
- الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر، لشهر كانون الثاني 2022.
- انتهاء العمل بقرار مجلس الوزراء المتخذ في شهر تموز 2018، الذي تم بموجبه تخفيض الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (الهابر) ورفعها بشكل تدريجي خلال الفترة (2018-2021)، لتصبح الضريبة الخاصة المفروضة عليها 55%، وذلك اعتباراً من 2022/1/1.
- صدور نظام معدل لنظام رسوم تصاريح العمل لغير الأردنيين لسنة 2022، بحيث يستوفى من صاحب العمل رسم إصدار تصريح عمل أو تجديده لسنة أو لجزء من السنة مقداره 350 دينار، عن كل عامل في كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية، باستثناء ما يلي:
 - استيفاء مبلغ 225 دينار عن كل عامل لدى المؤسسات والشركات العاملة في قطاع صناعة اللبسة والمحيطات المسجلة لدى هيئة الاستثمار في المناطق التنموية.
 - استيفاء مبلغ 800 دينار عن كل عامل من عمال المياومة للتصريح الحر في القطاع الزراعي أو قطاع الإنشاءات أو التحميل و التنزيل أو من يقرر وزير العمل اعتبارهم من هذه الفئة.
 - استيفاء رسم إصدار تصريح عمل أو تجديده عن كل عامل من ذوي المهارات المتخصصة زيادة على الأعداد أو نسب العمالة الوافدة المسموح بها، وعلى النحو التالي:
 - مبلغ 2,150 دينار عن إصدار تصريح عمل لمدة سنة.
 - مبلغ 1,250 دينار عن إصدار تصريح عمل لمدة ستة أشهر.
 - مبلغ 645 دينار عن إصدار تصريح عمل لمدة ثلاثة أشهر.

■ اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2022

◆ تشرين أول

- التوقيع على اتفاقية تمويل مقدمة من صندوق أوبك للتنمية الدولية، بقيمة 100 مليون دولار، وذلك لتمويل مشروع الأمن الغذائي الطارئ في المملكة.

◆ أيلول

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الاتحاد الأوروبي، بقيمة 364 مليون يورو، سيتم تقديمها للمملكة خلال الفترة 2021-2024، وذلك لدعم جهود الحكومة في المجالات التنموية والإصلاحية المختلفة الاقتصادية والسياسية والإدارية.
- توقيع اتفاقيتي تمويل مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بما قيمته حوالي 210 مليون دولار، موزعة على النحو التالي:
 - 200 مليون دولار لتمويل مشروع الأمن الغذائي الطارئ في المملكة.
 - 10 مليون دولار قرض حسن و50 ألف دولار منحة مساعدة فنية، لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع السياحي.

◆ حزيران

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من حكومة المملكة المتحدة، بقيمة 50.2 مليون جنيه إسترليني، وذلك للمساعدة في دعم جهود الحكومة الأردنية لتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي.
- التوقيع على اتفاقية قرض مقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، بقيمة 38.3 مليون دولار، وذلك لتمويل مشروع البنية التحتية للتعليم العام في المملكة.

◆ نيسان

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، بقيمة 33 مليون دولار، وذلك لتعزيز التكيف مع التغير المناخي في الأردن.
- التوقيع على اتفاقية قرض مقدمة من الوكالة الفرنسية للتنمية، بقيمة 150 مليون يورو، وذلك لدعم تنفيذ الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.

◆ شباط

- التوقيع على اتفاقية منحة إضافية مقدمة من الحكومة الهولندية، بقيمة 4.13 مليون يورو، وذلك للمساهمة في مشروع التنمية الاقتصادية الريفية والتشغيل، الذي تنفذه المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (جدكو)، والممول من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد).

رابعاً: القطاع الخارجي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر حزيران من عام 2022 بنسبة 51.9%، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2021 لتبلغ 967.1 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2022، فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 43.4%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2021 لتبلغ 4,329.8 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر حزيران من عام 2022 بنسبة 50.8%، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2021 لتبلغ 1,860.9 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2022، فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 38.6%، مقارنة مع نفس الفترة المقابلة من عام 2021 لتبلغ 9,373.9 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد عجز الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر حزيران من عام 2022 ارتفاعاً نسبته 49.7%، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2021 ليبلغ 893.8 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2022، فقد ارتفع العجز بنسبة 34.6%، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021 ليبلغ 5,044.1 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2022 بنسبة 161.6% لتبلغ 2,584.4 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2021. فيما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 89.4% لتصل إلى 712.2 مليون دينار مقارنة مع ذات الفترة من عام 2021.
- ارتفعت حوالات العاملين خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2022 بنسبة 0.6%، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021 لتصل إلى 1,595.6 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 2,432.3 مليون دينار (15.3% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2022، مقارنة مع عجز مقداره 1,758.4 مليون دينار (11.6% من GDP) خلال النصف المقابل من عام 2021. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 16.3% من GDP خلال النصف الأول من عام 2022، مقارنة مع عجز نسبته 12.8% من GDP خلال النصف المقابل من عام 2021.

القطاع الخارجي

أيلول 2022

- سجل الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقاً للداخل مقداره 388.8 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2022، مقارنة مع تدفق للداخل بلغ ما مقداره 197.5 مليون دينار خلال النصف المقابل من عام 2021.
- سجل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية النصف الأول من عام 2022 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 36,244.2 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 35,015.7 مليون دينار في نهاية عام 2021.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 1,238.2 مليون دينار، وارتفاع المستوردات بمقدار 2,608.4 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2022، سجل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعاً مقداره 3,846.6 مليون دينار، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021 لبلغ 13,334.9 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية مليون دينار			
كانون الثاني - حزيران			
معدل النمو (%)	2022	2021	
الصادرات الوطنية			
22.0	824.8	675.9	الولايات المتحدة الأمريكية
113.0	762.6	358.1	الهند
1.3	390.8	385.6	السعودية
31.5	243.9	185.5	العراق
140.8	141.6	58.8	إندونيسيا
10.9	87.4	78.8	الإمارات
54.7	84.8	54.8	مصر
المستوردات			
40.1	1,460.0	1,042.2	السعودية
46.6	1,436.0	979.3	الصين
85.4	592.0	319.3	الإمارات
11.9	527.5	471.6	الولايات المتحدة الأمريكية
136.7	498.9	210.8	الهند
155.9	325.8	127.3	سويسرا
43.9	320.2	222.5	تركيا
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.			

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية مليون دينار				
كانون الثاني - حزيران				
معدل النمو (%)	2022	معدل النمو (%)	2021	
القيمة	2022/2021	القيمة	2021/2020	
40.5	13,334.9	21.9	9,488.3	لتجارة الخارجية
43.4	4,329.8	19.6	3,018.4	الصادرات الكلية
45.5	3,961.0	23.1	2,722.8	الصادرات الوطنية
24.8	368.8	-5.2	295.6	المعاد تصديره
38.6	9,373.9	21.4	6,765.5	المستوردات
34.6	-5,044.1	22.9	-3,747.1	الميزان التجاري
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.				

مستوى التصنيف: عام

■ الصادرات السلعية

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال النصف الأول من عام 2022 ارتفاعاً نسبته 43.4% لتصل إلى 4,329.8 مليون دينار. وجاء ذلك نتيجة لارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 1,238.2 مليون دينار (45.5%) لتصل 3,961.0 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بمقدار 73.2 مليون دينار (24.8%) لتصل إلى 368.8 مليون دينار.

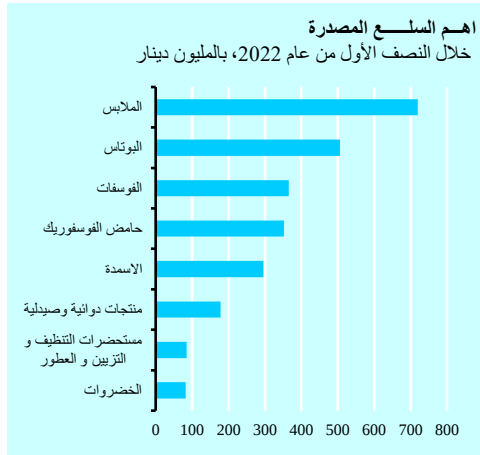
◆ وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال النصف الأول من عام 2022، بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021، يلاحظ ما يلي:

- ارتفاع الصادرات من البوتاس بمقدار 299.1 مليون دينار (144.7%)، لتصل إلى 505.8 مليون دينار. وقد استحوذت الهند والصين وماليزيا ومصر على ما نسبته 53.5% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

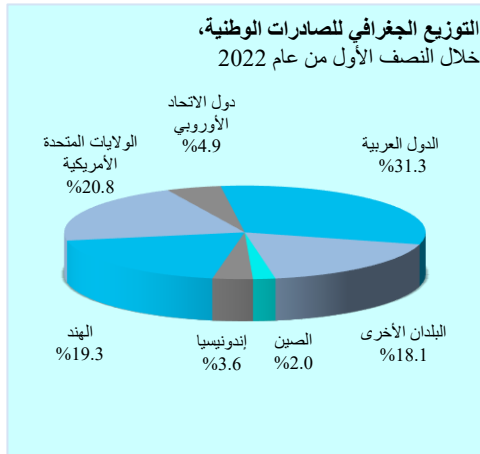
أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال النصف الأول من عامي 2021 و2022، مليون دينار

معدل النمو (%)	2022	2021	
45.5	3,961.0	2,722.8	اجمالي الصادرات
17.6	719.1	611.5	الملابس
21.1	617.2	509.5	الولايات المتحدة الأمريكية
144.7	505.8	206.7	البوتاس
132.3	95.7	41.2	الهند
89.9	71.8	37.8	الصين
248.7	53.0	15.2	ماليزيا
147.5	50.0	20.2	مصر
148.9	365.4	146.8	الفوسفات
167.1	246.0	92.1	الهند
83.7	75.5	41.1	إندونيسيا
246.2	9.0	2.6	بنغلادش
83.2	352.2	192.3	حامض الفوسفوريك
69.9	310.4	182.7	الهند
-	27.0	0.1	تركيا
100.6	295.9	147.5	الأسمدة
214.2	84.2	26.8	الهند
-	34.8	0.0	بنغلادش
-	30.9	1.4	أستراليا
42.1	28.0	19.7	البرازيل
-	26.4	0.8	رومانيا
-13.7	178.0	206.3	منتجات دوائية وصيدلية
-13.4	43.4	50.1	السعودية
-6.0	33.0	35.1	العراق
-9.7	14.0	15.5	الإمارات
-30.0	14.0	20.0	الجزائر
24.0	85.2	68.7	مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور
25.9	39.9	31.7	العراق
35.2	17.3	12.8	السعودية
43.1	10.3	7.2	ليبيا
34.3	82.6	61.5	الخضروات
47.1	20.0	13.6	السعودية
2.3	13.6	13.3	الكويت
29.0	8.9	6.9	البحرين

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.



- ارتفاع الصادرات من الفوسفات بمقدار 218.6 مليون دينار (148.9%)، لتصل إلى 365.4 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند وإندونيسيا وبنغلادش على ما نسبته 90.4% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.



- ارتفاع الصادرات من حامض الفوسفوريك بمقدار 159.9 مليون دينار (83.2%)، لتصل إلى 352.2 مليون دينار، وقد استحوذت أسواق كل من الهند وتركيا على ما نسبته 95.8% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

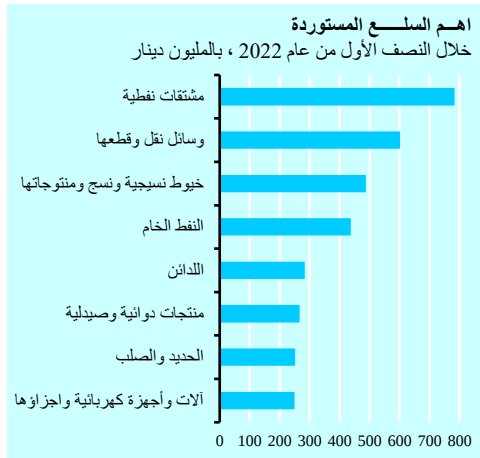
- ارتفاع الصادرات من الأسمدة بمقدار 148.4 مليون دينار (100.6%)، لتصل إلى 295.9 مليون دينار.

وقد استحوذت أسواق كل من الهند وبنغلادش وأستراليا والبرازيل ورومانيا على ما نسبته 69.0% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- ارتفاع الصادرات من الملابس بمقدار 107.6 مليون دينار (17.6%)، لتصل إلى 719.1 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 85.8% من إجمالي صادرات الملابس.

- انخفاض الصادرات من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 28.3 مليون دينار (13.7%)، لتصل إلى 178.0 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق والإمارات والجزائر على ما نسبته 58.7% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

• وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس والفوسفات وحامض الفوسفوريك والأسمدة و"منتجات دوائية وصيدلانية" و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" والخضروات خلال النصف الأول من عام 2022 على ما نسبته 65.2% من إجمالي الصادرات الوطنية، مقابل 60.3% خلال ذات الفترة من عام 2021. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والهند والسعودية والعراق واندونيسيا والإمارات ومصر على ما نسبته 64.0% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال النصف الأول من عام 2022، مقارنة مع 66.0% خلال نفس الفترة من عام 2021.



المستوردات السلعية

ارتفعت مستوردات المملكة خلال النصف الأول من عام 2022 بنسبة 38.6% لتصل إلى 9,373.9 مليون دينار، مقابل ارتفاع بنسبة 21.4% خلال الفترة المقابلة من عام 2021.

♦ وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال النصف الأول من عام 2022، بالمقارنة

مع ذات الفترة من عام 2021، يلاحظ ما يلي:

• ارتفاع مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 452.6 مليون دينار (137.0%)، لتصل إلى 782.9 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والهند والإمارات ما نسبته 93.9% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

أبرز المستوردات السلعية خلال النصف الأول من عامي 2021 و2022، مليون دينار

معدل النمو (%)	2022	2021	
38.6	9,373.9	6,765.5	إجمالي المستوردات
137.0	782.9	330.3	مشتقات نفطية
56.1	424.0	271.6	السعودية
310.2	172.3	42.0	الهند
-	138.5	7.2	الإمارات
15.2	601.5	522.0	وسائل نقل وقطعها
509.5	121.9	20.0	الصين
10.0	110.4	100.4	كوريا الجنوبية
-10.0	101.1	112.3	الولايات المتحدة الأمريكية
-8.3	70.4	76.8	اليابان
38.6	488.0	352.0	خيوط نسجية ونسج ومنتجاتها
52.3	232.7	152.8	الصين
13.9	86.8	76.2	تايلوان
49.1	51.6	34.6	تركيا
40.1	437.1	312.0	النظ الخام
13.9	355.3	312.0	السعودية
-	81.7	0.0	العراق
40.9	283.5	201.2	اللدائن
16.4	129.9	111.6	السعودية
148.6	46.0	18.5	الصين
53.7	20.6	13.4	الإمارات
-0.2	266.2	266.7	منتجات دوائية وصيدلية
-7.5	37.0	40.0	ألمانيا
27.1	28.1	22.1	الولايات المتحدة الأمريكية
30.9	21.2	16.2	فرنسا
59.1	252.1	158.5	الحديد والصلب
139.2	57.4	24.0	الصين
107.2	49.1	23.7	السعودية
-	35.8	2.6	الهند
16.9	249.9	213.7	آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها
59.0	115.9	72.9	الصين
13.5	17.7	15.6	تركيا
-3.9	14.8	15.4	إيطاليا

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

● ارتفاع مستوردات المملكة من "خيوط نسجية

ونسج ومنتجاتها" بمقدار 136.0 مليون دينار

(38.6%)، لتصل إلى 488.0 مليون دينار.

وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان

وتركيا ما نسبته 76.0% من إجمالي

المستوردات من هذه السلع.

● ارتفاع مستوردات المملكة من النفط الخام

بمقدار 125.1 مليون دينار (40.1%)، لتصل

إلى 437.1 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل

من السعودية والعراق ما نسبته 100.0% من

إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

● ارتفاع مستوردات المملكة من "الحديد

والصلب" بمقدار 93.6 مليون دينار

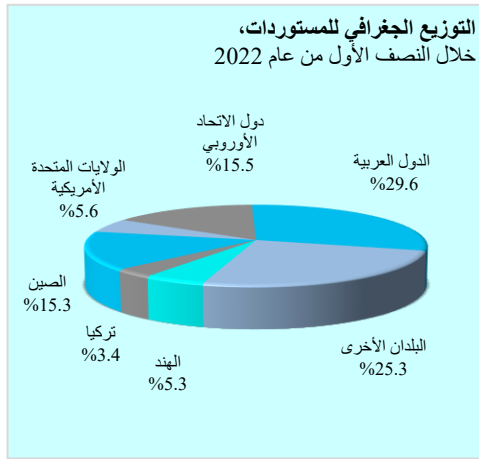
(59.1%)، لتصل إلى 252.1 مليون

دينار. وقد شكلت الصين والسعودية

والهند ما نسبته 56.4% من إجمالي

مستوردات المملكة من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من اللدائن بمقدار 82.3 مليون دينار (40.9%)، لتصل إلى 283.5 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والصين والإمارات ما نسبته 69.3% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.



- ارتفاع مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 79.5 مليون دينار (15.2%)، لتصل إلى 601.5 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ما نسبته 67.1% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

وعليه، استحوذت المستوردات من مشتقات نفطية و"وسائل النقل وقطعها" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتجاتها" والنفط الخام واللدائن و"منتجات دوائية وصيدلية" و"الحديد والصلب" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاءها" على ما نسبته 35.9% من إجمالي المستوردات خلال النصف الأول من عام 2022، مقارنة مع ما نسبته 34.8% خلال ذات الفترة من عام 2021. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والإمارات والولايات المتحدة الأمريكية والهند وسويسرا وتركيا خلال النصف الأول من عام 2022 على ما نسبته 55.1% من إجمالي المستوردات، مقابل 49.9% خلال ذات الفترة من عام 2021.

■ المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر حزيران من عام 2022 ارتفاعاً مقداره 22.6 مليون دينار (39.6%)، مقارنة بنفس الشهر من عام 2021 لتبلغ 79.6 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2022، فقد ارتفعت السلع المعاد تصديرها بمقدار 73.2 مليون دينار (24.8%)، مقارنة بنفس الفترة من عام 2021 لتبلغ 368.8 مليون دينار.

■ الميزان التجاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر حزيران من عام 2022 ارتفاعاً مقداره 296.7 مليون دينار (49.7%)، مقارنة بنفس الشهر من عام 2021 ليلبلغ 893.8 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2022، فقد ارتفع عجز الميزان التجاري بمقدار 1,297.0 مليون دينار (34.6%)، مقارنة بنفس الفترة من عام 2021 ليلبلغ 5,044.1 مليون دينار.

■ إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفعت تحويلات العاملين خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2022 بمقدار 9.1 مليون دينار أو ما نسبته 0.6%، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2021 لتصل إلى 1,595.6 مليون دينار.

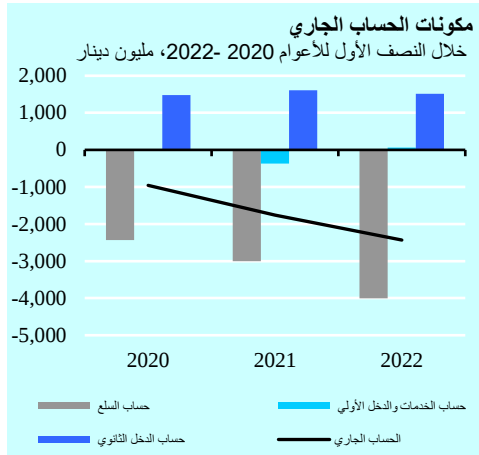
■ السفر

■ مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2022 ارتفاعاً بنسبة 161.6% لتبلغ 2,584.4 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2021.

■ مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2022 ارتفاعاً بنسبة 89.4% لتصل إلى 712.2 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2021.



ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام 2022 إلى ما يلي:

تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 2,432.3 مليون دينار (15.3% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 1,758.4 مليون دينار (11.6% من

GDP) خلال النصف المقابل من عام 2021. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ 2,602.2 مليون دينار (16.3% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2022، مقارنة مع عجز مقداره 1,945.7 مليون دينار (12.8% من GDP) خلال النصف المقابل من عام 2021. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

♦ ارتفاع العجز في حساب السلع للمملكة بمقدار 1,007.3 مليون دينار (33.6%) ليصل إلى 4,008.7 مليون دينار، مقارنة مع عجز مقداره 3,001.4 مليون دينار.

♦ تسجيل حساب الخدمات لوفر مقداره 382.2 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 242.7 مليون دينار.

♦ تسجيل حساب الدخل الأولي لعجز بلغ 316.4 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 124.2 مليون دينار، ويعود ذلك بشكل رئيس لارتفاع عجز صافي دخل الاستثمار ليبلغ 413.2 مليون دينار، مقابل عجز بلغ 222.1 مليون دينار. وانخفاض صافي وفر تعويضات العاملين بمقدار 1.1 مليون دينار ليصل إلى 96.8 مليون دينار.

◆ انخفاض صافي وفر حساب الدخل الثانوي بمقدار 99.3 مليون دينار ليصل إلى 1,510.6 مليون دينار، مقابل وفر مقداره 1,609.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة تراجع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 81.9 مليون دينار، ليصل إلى 1,340.7 مليون دينار، وتراجع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 17.4 مليون دينار، ليبلغ 169.9 مليون دينار.

■ أما بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال النصف الأول من عام 2022، تدفقاً للداخل بمقدار 17.6 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل بالاتجاه بمقدار 5.4 مليون دينار خلال النصف المقابل من عام 2021. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 2,151.2 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 985.1 خلال النصف المقابل من عام 2021، وجاء ذلك محصلة للتطورات التالية:

◆ تسجيل الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق للداخل بلغ 388.8 مليون دينار مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 197.5 مليون دينار.

◆ تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للخارج مقداره 379.0 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج بلغ 30.4 مليون دينار.

◆ تسجيل الاستثمارات الأخرى لصافي تدفق للداخل بلغ 1,246.6 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 775.2 مليون دينار.

◆ انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 890.9 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض مقداره 56.8 مليون دينار.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية النصف الأول من عام 2022 التزاماً نحو الخارج بلغ 36,244.2 مليون دينار، مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2021 والبالغ 35,015.7 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

■ انخفاض رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية النصف الأول من عام 2022 بمقدار 1,349.0 مليون دينار، مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2021 ليصل إلى 20,542.2 مليون دينار وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، نتيجة انخفاض الأصول الاحتياطية بمقدار 909.5 مليون دينار، وانخفاض النقد والودائع لدى البنوك المرخصة في الخارج بمقدار 585.5 مليون دينار، وانخفاض رصيد القروض للبنوك المرخصة بمقدار 52.0 مليون دينار، وارتفاع رصيد الائتمان التجاري للقطاعات الأخرى في الخارج بمقدار 168.2 مليون دينار.

■ انخفاض رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والخصوم المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية النصف الأول من عام 2022 بمقدار 120.6 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2021 ليبلغ 56,786.4 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

◆ انخفاض رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 572.1 مليون دينار لتصل إلى 10,533.9 مليون دينار (انخفاضها بمقدار 297.4 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 274.7 مليون دينار للبنك المركزي).

- ◆ انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 471.4 مليون دينار لتبلغ 6,717.4 مليون دينار.
- ◆ انخفاض رصيد تخصيص وحدات السحب الخاصة بمقدار 333.9 مليون دينار لتبلغ 153.2 مليون دينار.
- ◆ انخفاض رصيد قروض القطاعات الأخرى طويلة الأجل بمقدار 142.9 مليون دينار ليصل إلى 2,083.7 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع رصيد الائتمان التجاري لغير المقيمين بمقدار 439.8 مليون دينار ليصل إلى 1,233.9 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 436.7 مليون دينار، ليبلغ 26,923.3 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع الرصيد القائم لتسهيلات صندوق النقد الدولي للأردن ليصل إلى 1,331.2 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع الرصيد القائم للقروض قصيرة الأجل للبنوك المرخصة بمقدار 193.3 مليون دينار ليصل إلى 756.5 مليون دينار.